دور العامل الديني في السياسة الخارجية للقوى الكبرى

أ. رياض حمدوش
كلية الحقوق
والعلوم السياسية
جامعة منتوري قسنطينة
الجزائر

ملخص

يعد العامل الدّيني، أو الدين من بين العوامل الأكثر استعمالا من طرف القوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، لتنفيذ سياساتها الخارجية باستعمال خطاب ديني وتطوير عدة أطروحات، كأطروحة (صدام الحضارات) لصموئيل هنتنغتون، ممّا يسمح لها في الكثير من الأحيان بالابتعاد عن الشرعية الدولية، وخاصة بما يسمّى بالحرب على الإرهاب.

بالمقابل فإنّ الإتحاد الأوروبي لا يتفق معا أمريكا فيما يخص عسكرة العلاقات الدولية، وإدارة الأزمات الدولية عن طريق القوّة، باستخدام الدين خاصة وأنّ هذا الفعل يمس بالمصالح الحيوية للإتحاد الأوروبي.

مقدمة

إذا كانت النماذج النظرية والتحليلية، التي طبعت الفكر السياسي والإستراتيجي خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، قد تراوحت بين التركيز على العوامل الاقتصادية والأبعاد النفعية والرؤى الإيديولوجية المتباينة، فإن نهاية الحرب الباردة قد خلّفت وضعا جديدا يستدعي بلورة نظريات جديدة تمكن من تفسير السياسات الدولية الراهنة والسياسات الخارجية للدول العظمى، بالخصوص الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي هذا السياق ظهرت مقولة "الصدام الثقافي" التي بلورها بالتفصيل "هنتغتون" في مقالته التي تحمل العنوان ذاته الصادرة في صيف 1993 في مجلة " فورون آفيرز" FOREIGN AFFAIRS الأمريكية، وقد طورها في كتاب منشور عام 1996 بعنوان " صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي"، وينطلق "هنتغتون" في نظريته المذكورة من فرضية رئيسية مفادها أنّ المصدر الأساسي للنزاعات في العالم ستحدّده المعايير

Résumé

Le facteur religieux, celui-là même qui alimente la thèse du *choc des civilisations* (Samuel Huntington), est privilégié par les grandes puissances (Etats unis d'Amériques en tête) dans leurs politiques étrangères. Il leur sert notamment de prétexte pour s'éloigner de la légalité internationale, notamment dans leur lutte contre le terrorisme. Cependant, s'agissant de la militarisation des relations internationales, l'Union Européenne se démarque nettement des Etats Unis dans la mesure où ses intérêts vitaux sont en jeu.

الثقافية، وأن الانقسامات بين البشر ستكون ثقافية والمصدر المسيطر للنزاع سيكون مصدرا ثقافيا.

1-الاختلاف الأمريكي-الأوروبي حول استعمال الخطاب الديني في السياسة الخارجية

إن الإدارة التي تحكم الولايات المتحدة الأمريكية حاليا، والتي تعرف باسم"إدارة المحافظون الجدد" يتبنّون بالمطلق وعلى نحو يتسم بالتطّرف والغلو فكرة "صدام الحضارات"، حيث يرون في الحاصل الآن تطبيق لتلك الفكرة ومشهدا في السيناريو الذي لابد أن ينتهي بانتصار الخير الغربي على كل أعدائه، الذين يتمظهرون أكثر شيء في الشر الإسلامي،[1] وهذا ما لا يتفق حوله العديد من الدول الكبرى والصغرى في النظام الدولي، وخاصة الإتحاد الأوروبي الذي يرى أن الغلو الأمريكي حول هذه النقطة سيجلب صراعات أكبر حجما في المستقبل على المعسكر والتحالف الغربي، قد يفقده مكانته المميزة في النظام الدولي، لأن الإفراط في الحرب والصراعات، يضعف قوة الدول حتى وإن كانت كبرى بل ويزيلها في أغلب الأحيان.

إن الهجمات على نيويورك وواشنطن، أعادت الحياة للنقاش حول نظرية صدام الحضارات ،ففي مقال نشرته جريدة الشرق الأوسط نقلا عن" لوس أنجلس تيمز" بقلم "هنري كيسنجر" يؤكد فيه : "أن الكارثة أي (هجمات 11 سبتمبر 2001) توفر القناعة بأن بعض افتراضات العالم المعولم ،الذي تؤكد قيم التوافق والانسجام والمزايا النسبية لا تنطبق على ذلك الجزء من العالم الذي يلجأ إلى الإرهاب، وأن ذلك الجزء مدفوع بالكراهية العميقة للقيم الغربية، بحيث أن ممثليه مستعدون لمواجهة الموت وإنزال المعاناة الهائلة بالأبرياء والتهديد بتدمير مجتمعاتنا لمصلحة ما يمكن اعتباره صدام الحضارات"[2].

كما أن " جيمس بيكر" يتحدث على أن دور الثقافة في تشكيل السياسة الخارجية ،سيصبح عنصر لا يقل أهمية عن تأثير التحولات العالمية بعد انتهاء الحرب الباردة على صناعة السياسة الخارجية"[3].

إن الإدارة الأميركية، قامت بتعبئة مواطنيها بعد 11 سبتمبر 2001 باستخدام خطاب يعتمد على مفردات " اليمين الديني الأمريكي"، كما استعارت أفكاره كمرجعية لتبرير الممارسات السياسية والعسكرية لعلاج تداعيات كارثة سبتمبر،وقد قام اليمين الأمريكي بمزاوجة بين القيم والمصالح بحيث تؤكد على أن ضمانات ممارسة أمريكا لدورها في القرن الواحد والعشرين هي الحفاظ على المصالح الأمريكية ونشر قيمها، وأن توازن القوى العالمي يجب أن يتدّعم على نحو يدعم الانتماء إلى سلّم قيم القوة السائدة. [4]

وعليه حذّرت وتحذر أطراف وقوى عديدة، الولايات المتحدة الأمريكية من النتائج الوخيمة التي قد تعود على النظام الدولي من خلال هذه السياسة الثقافية الحضارية

المهيمنة على باقي الثقافات والحضارات الأخرى، والإشكال أن أمريكا تنسى حتى أصدقائها وحلفاءها الأوروبيين، فهم يدخلون ضمن هذه السياسة الثقافية الاحتوائية، ممّا يجعلهم غير مقتنعين بهذا السلوك الأمريكي، حيث يختلفون معها في عدة نقاط، أهمها قضية الدين.

إن فرنسا مثلا وهي من أقوى الدول المعارضة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية المهيمنة لا تتقاسم نفس المذهب معها، حيث تتبنى المذهب الكاثوليكي فهي ليست "بروتستانتية"، كما أن الكاثوليك هم أكبر ديانة متّبعة عالميا، وهي بعيدة بنسبة عالية جدا عن البروتستانتية.

إن من بين الأطراف التي حذّرت من هذه السياسة المتبعة من طرف أمريكا نجد أطراف من داخل أمريكا نفسها أمثال" بول كندي "و"جوزيف ناي هذا الأخير الذي يعد من أهم منظري المدرسة الليبرالية الجديدة [5]" حيث نبّه إلى عدم تجاهل خطر الإرهاب الأمريكي الهوية، الذي لا تربطه أي علاقة بالشرق الأوسط ويقول :"حتى إذا نجحت أمريكا في استئصال أسامة بن لادن، فيجيب عليها أن تتذكر أن " تيموتي مكفاي" الذي نفّذ عملية مبنى الحكومة الفدرالية في "أوكلاهوما".ينتمي إلى إرهاب أمريكي المولد والنشأة" [6]

إن الإتحاد الأوروبي أيضا وقف موقف المناهض لهذه الحملة الأمريكية على الثقافات العالمية ومحاولة إبرازها لثقافة واحدة، أي عولمة كل الثقافات في ثقافة واحدة هي ليست ثقافة أمريكا بل ثقافة جزء أو طبقة من المجتمع الأمريكي، وهي طبقة ما يسم بـ(البروتستانتيون البيض الأنجلوسكسونين) (WASP)، لأن أوربا العلمانية تريد الحفاظ على علمانيتها بإبعاد الدين خاصة على التعامل الدولي وهم وفيون لمقولة "فولتير" : "في السوق ليس هناك محمديا (أي مسلما) ولا مسيحيا ولا يهوديا، إن الكافر الوحيد في السوق هو المفلس"[7].

رغم أن هذا أيضا فيه قولان لأنه يخفي مزايا وحقائق كامنة في نفوس كل القادة الغربيين تقريبا سواء الأمريكان أو الأوروبيين، هذا ما تمثّل في سلوك دولة فرنسا في منعها للحجاب بالنسبة للمرأة المسلمة في المؤسسات الحكومية، وكذالك في تصريح" فرانسوا ميتران" الرئيس الفرنسي السابق، حين اتّبع سياسة مناهضة لقيام دولة البوسنة والهرسك في أوروبا وهو معروف بتمسّكه بالعلمانية ومبادئها حيث قال:" لن أسمح بقيام دولة مسلمة في أوروبا".

لكن السلوك والتوجه العام للإتحاد الأوروبي وقادته، هو عدم التوافق مع السياسة الأمريكية في نشر الأفكار والقيم والمبادئ الأمريكية الخالصة، سواء حول الثقافة أو النموذج الديمقراطي الليبرالي الأمريكي، وهو يختلف عن النموذج الأوروبي،خاصة في النواحي المادية حيث أن أمريكا هي الأكثر استعمالا لليبرالية المادية البعيدة عن حقوق الإنسان، مقارنة مع أوروبا الملتزمة بالدولة الاجتماعية هذا من جهة، ومن جهة أخرى

حول استعمال الدين وتوظيفه في العلاقات الدولية، من أجل تحقيق مصالح قومية.

لذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، يختلفان في تصوّرهما للبعد الإيديولوجي والحضاري وكذلك بالنسبة للخطاب السائد في النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة لأن أوروبا تعتقد في أمريكا أنها تريد محو معالم ثقافتها وهويتها وإذابتها ودمجها داخل النموذج الأمريكي بما يسمىّ بأمركة العالم.

إن هذا الفعل الأمريكي استدعى من فرنسا أنها تعطي مصطلح مغاير للعولمة، حيث عرّفتها بالعالمية " Mondialisation" أي إشراك أو اشتراك ثقافات متعددة داخل نظام واحد ،أو وجود مجموعة تصوّرات وحقائق وهويات في العالم، وليس هناك طغيان ثقافة واحدة على باقي الثقافات والسلوكيات، وهو تعريف مغاير للعولمة الأمريكية " Globalisation"، أي الشمولية بمعنى سيطرة ثقافة واحدة وهوية واحدة على بقية الثقافات العالمية.

ومنه فإن التناقضات الأوروبية -الأمريكية في المجال الثقافي– الحضاري يشمل متغيرين أساسين هما:1- الدين،2- الثقافة الديمقراطية، أي تصورهم لدور الدين في العلاقات الدولية واستعماله كخطاب من أجل الحصول على أهداف بواسطة تحريك المشاعر الدينية للشعوب في العالم خاصة الشعوب المسيحية،وكذلك تصورهم المختلف حول أي ثقافة ديمقراطية يجب أن تكون نموذج للعالم.

2- مفهوم الدين:

تتعدد الاتجاهات حول ماهية الدين والدور الذي يمكن أن يقوم به في حياة الأفراد والمجتمعات، وقد تعددت التعريفات بتعدد الاتجاهات ومن ذلك النظر إلى الدين على أنه:" نظام فكري وشعوري وعملي مشترك بين مجموعة من الأفراد والذي يعطي الأعضاء نوعا من الولاء كما انه يشكل رمز لسلوك الأفراد على أساسه يقيمون النتائج الشخصية والاجتماعية لأعمالهم"[(8)].

أيضا "أنه مجموعة من العقائد والعبادات، التي يمارسها الأفراد بعد أن يقتنع بها العقل ويؤمن بها القلب ويطمئن إليها الضمير، وهو ضرورة من ضرورات الحياة الإنسانية التي لا تغني عنها الأفكار العقلية أو المذاهب الوضعية".

كما ينظر إليه على أنه" رؤية للذات والآخر والكون تتسم بالقداسة والتنزيه لمعتنقيها"[(9)].

فإن الدين بهذه المعاني وغيرها يخلق داخل المجتمع آلية للتصحيح الذاتي تحد من الإفراط والتفريط وتدفع إلى الاعتدال والتقارب بين أنماط ومستويات المعيشة مما يقضي على التناقضات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية داخل المجتمع، إذن هو أحد أهم الدعامات الأساسية في بناء ونشأة واستمرار وتقدم الحضارات في ظل ما يقوم به

في صياغة حياة الإنسان وسلوكه ومعاملاته.

مع التأكيد على أن العلاقة بين الدين والتغيّر الاجتماعي والسياسي تختلف من مجتمع إلى آخر، بل ومن مرحلة تاريخية إلى أخرى داخل نفس المجتمع، تبعا للموقع الاجتماعي للدين في المجتمع استنادا لخصوصية هذا المجتمع وما يشهده من أوضاع سياسة واقتصادية واجتماعية.

وبالنظر للدين في المجتمعات الغربية بصفة عامة فقد استبعد في مراحل تاريخية عديدة من عملية القيم السياسية، كما استبعد الدين من عملية بناء الدولة القومية، وحلت الرابطة القومية محل الرابطة الدينية كأساس لبناء الدولة، لكن رغم هذا فلا يزال الدين في هذه الدول عاملا هاما في عملية التكتل الاجتماعي، فالاختلافات الدينية من أهم محركات الصراعات السياسية القومية،وقد أضحت هذه الاختلافات في بعض الدول الغربية المصدر الأكثر أهمية للتصادم السياسي وبصفة عامة عندما ترتبط هذه الاختلافات الدينية باختلافات عنصرية.

كذلك فإن مصداقية دور الدين في الحياة السياسية في هذه النظم، لا ترتبط بتطابق فعاليته مع حقيقة الدور المرسوم له والمتوقع منه، وإنما تطابق هذه الفعالية مع الإدراك السياسي الذي تقرره المرجعية الأصلية لثقافة المجتمع، هذه المرجعية التي تشكل القيم الدينية المسيحية عنصرا من عناصرها الأساسية[10].

3- دور الدين في النظام السياسي الأمريكي:

يمثل الدين أحد أهم القضايا في المجتمع الأمريكي عبر مختلف مراحل تطوره، ورغم أن الدستور يؤكد على العلمانية والفصل بين الدين والدولة ،فإن الدين كان ولا يزال يمثل عنصرا أساسيا في خصوصية المجتمع الأمريكي، ويعود هذا إلى تكوين المجتمع الأمريكي الذي تأسس على يد البوريتان والكالفينين، الفارّين من الاضطهاد الديني في أوروبا الغربية حتى يعبدوا الله على طريقتهم الخاصة في الدنيا والعالم الجديد الذي طالما حلموا به، وقد حاولوا من خلال النظم التي وضعوها التأكيد على المثل العليا والحرية التي حرموا منها في أوروبا.

ومن هنا كان الدين عاملا أساسيا في تأسيس وترسيخ القواعد الأساسية التي قام عليها النظام السياسي والاجتماعي في الدولة الأمريكية، كما أن الدور الذي يلعبه الدين اليوم في الولايات المتحدة تحكمه عدة اعتبارات من أهمها ما يلي:

- تزايد قوة المؤسسات الدينية في المجتمع الأمريكي، حيث تتمتع بدرجة عالية من التنظيم ولديها إمكانيات ضخمة، حيث انتشرت جماعات المصالح ذات الاعتبارات الدينية حيث أصبحت سمة من سمات المجتمع الأمريكي.

- الدوافع الدينية تلعب دورا رئيسيا في تحريك الأمريكيين في الكثير من مواقفهم، فوفقا لبعض الإحصائيات هناك أكثر من 60 مليون شخص يعلنون أنهم مسيحيون

معمّدون، و20 مليون يعتبرون أنفسهم مؤيدين للأخلاق و50 مليون يريدون أن يربّوا أبنائهم على الأخلاق، كما أن 84 % من الشعب الأمريكي يعتقد أن الوصايا العشر للنبي موسى لا تزال صالحة وضرورية حتى اليوم، بالإضافة إلى أن90% من الشعب الأمريكي يؤمنون بالله و40% [11]هم من المطبقين للدين كما ازدادت العضوية الأمريكية في المنظمات الدينية من 41 إلى 70 % [12].

لكن رغم هذه الإحصائيات التي توضح كثرة المسيحيين الأمريكيين، لكنهم لا يعرفون إلا القليل عن العقيدة الكنسية، وإن كان معظمهم من البروتستانت، فإنهم موزّعون بين المئات من المذاهب وأكبرها المعمدانيون، واللتر يون والأسقفيون.

- الأساس الهش للتيارات الدينية الحديثة السائدة في المجتمع وغموض مفاهيمها، حيث أصبح الفرد خاويا، تتقاذفه الأفكار والتيارات الدينية أمام غياب نظام متكامل مقنع لجوانب الحياة الروحية.

لذلك فإن أمريكا قد شهدت حركة إحياء ديني كبيرة في الآونة الأخيرة من مظاهرها مايلي:

- نجاح " ريغان" الرئيس الأسبق الأمريكي في انتخابات 1980 بسبب انتخاب الإنجيليين له، وحركات اليمين المسيحي بما عرفوا فيما بعد "بالمحافظين الجدد".

- تحول الكنائس ورجال الدين إلى جماعات ضغط قادرة على التأثير بفاعلية ومقدرة في عملية صنع القرار السياسي نتيجة تزايد دور الدين في الحياة السياسية[13].

- سيطرة القيم البروتستانتية وآثارها على ملامح الاتجاهات الرئاسية في وعي الناخب الأمريكي وانتماء معظم الرؤساء الأمريكيين إلى الحزب الجمهوري الذي يدعمه البروتستانت.

وبالنظر إلى هذه السمات وتلك المظاهر، فإنه يمكن القول بأنه إذا كان الدين في المجتمع الأمريكي لا يؤثر في القوانين أو في تشكيل الرأي العام إلا تأثيرا ضئيلا، فإنه يوجّه عادات الجماعة عن طريق المؤسسات الاجتماعية كما أنه يعد في طليعة المؤسسات السياسية التي تنظم الجماعة.

وممّا يدل على تزايد دور الدين من وجهة نظر البعض، أن المواطن الأمريكي أصبح لا يشارك في الحياة السياسية بصفته مواطنا أمريكيا علمانيا، بل بصفته بروتستنتيا أو كاثوليكيا أو يهوديا أو مسلما أو غير ذلك من الديانات .

4- دور الدين في الاتحاد الأوروبي:

لا يمكن قياسه بنفس الدرجة التي تقاس بها الدول البسيطة أو حتى الدول الفدرالية المركبة، فإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية حاليا ونتيجة تعدد الثقافات والأقليات الدينية، تجد صعوبة في تكوين إجماع حول القضايا السياسية الخارجية، بخلق خطاب ثقافي واحد يوجه للنظام الدولي، فيصعب علينا دراسة دور الدين فيه بصفة فردية

حسب كل دولة لذلك سوف نفسّر ونشرح هذه الظاهرة من خلال التحدّث على كتل داخل الإتحاد.

إن أوروبا وخاصة بعد التوسيع، أصبحت مفتوحة على ثقافات وأقليات كثيرة جدا،إن القارة العجوز مركبة من عدة أقليات دينية وإثنية، ليس بين الدول فقط ولكن حتى بالنسبة للدولة الواحدة، كما أنه ولأسباب تاريخية، فإن الدول الأوروبية كنظيرتهم الأمريكية يطبقون مبدأ "فصل الدين عن الدولة" أو العلمانية، لكنهم يتشبثون بهذا المبدأ قانونيا أي على مستوى المؤسسات وكذلك في الحياة العامة حيث نجد أن المجتمعات الأوروبية، يقل فيها الاهتمام بالدين وليس له دور كبير في الحياة السياسية أو على مستوى مؤسسات صنع القرار مثلما هو موجود آنيا في الولايات المتحدة الأمريكية.

ولكن رغم كل ما تقدم فلا تخلو الدول الأوروبية من الصراعات الطائفية، كما يوجد عدة اختلافات بين دول الإتحاد الأوروبي حول المذاهب والاعتقادات، فدولة بريطانيا هي ذات أغلبية بروتستانتية أما أهم الدول الكبرى (فرنسا-إيطاليا-إسبانيا-بلجيكا –ألمانيا) فهم يدينون بالمذهب الكاثوليكي.

كما أن دول أوروبا الشرقية المنضمة حديثا إلى الإتحاد، نجدهم ينتشرون بين " كاثوليك" و"أورثودوكس"، وربما الدولة الوحيدة التي يلعب فيها الدين دورا مهما سواء على المستوى الشعبي أو على مستوى مؤسسات الدولة، سواء السياسية منها أو المدنية، هي " بولونيا" وهذا راجع لعدة أسباب منها قوة الكنيسة في بولونيا وكذلك دور البابا السابق جون بول الثاني الذي كان من أصل بولوني، أما بقية دول أوروبا الشرقية فالتدّين فيها متدنّي جدا نتيجة آثار الشيوعية خاصة .

إن الأوروبيّين، بصفة عامة غير مطبقين للدّين(غير متدينين)، ونجد هذا حتى بالنسبة لبريطانيا التي ليس فيها فصل بين الكنيسة والدولة يقل فيها التدين، وبالتالي لا يمكن التحدّث عن دور الدين في الإتحاد الأوروبي بنفس الأهمية التي نتحدث بها عن دوره في أمريكا، سوى ربما عن بعض السلوكات الفردية من طرف دولة أو دولتين.

إنه من المستحيل جمع هذه التناقضات الدينية والعرقية وصبّها في قالب سياسة خارجية مشتركة، قائمة ومعتمدة على خطاب واحد نابع من مذهب واحد أو دين واحد، كما ورد مع البروتستانتيين في أمريكا، وخير دليل على فشل الإتحاد الأوروبي في بناء خطاب ديني في السياسة الخارجية الأوروبية ،هو رفض الأوروبيين بتأثير أمريكي على بند وفقرة الإرث المسيحي المشترك ضمن الدستور الأوروبي 2003، والذي كان من اقتراح فرنسا والأسباب واضحة، لإقصاء تركيا وعدم فتح المجال لها للانضمام للإتحاد، وعليه تم إسقاط البند ممّا فسح المجال أمام خطابات دينية متعددة ومختلفة، جعلت من الصعب منافسة الخطاب الأمريكي وما يحمله من قيم بروتستانتية متحالفة مع الطرح اليهودي.

لقد أوضح "كروجمان" أن هناك فارق رئيسي بين اليمين الأمريكي واليمين الأوروبي، يتمثل في أن اليمين الأوروبي يقع خارج سياق الحالة السياسية والثقافية العامة، ولن يستطيع الوصول إلى السلطة بل وفي فرنسا تم التحالف عليه من قبل التيارات المعتدلة لإقصائه من سباق الرئاسة، وذلك بتحالف اليمين المعتدل والديغوليين وكذلك الاشتراكيين ضد مرشح اليمين المتطرف "لوبان" Le Pen واتهم اليمين المتطرف في فرنسا، على أنه سيؤدي بفرنسا إلى العزلة عن العالم،أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد صار اليمين جزءا من الاتجاه الرئيسي في السياسة والثقافة الأمريكيةthe main "stream ".[14].

كما أن الجدول الآتي يوضح أهمية دور الدين بالنسبة لمجموعة من الدول لسنة 2003.

جدول رقم:01 يمثل أهمية دور الدين

الدولة	(الدين) النسبة المئوية
الولايات المتحدة	60
إيطاليا	30
بولندا	36
فرنسا	33
التشيك	11
مجموعة من الدول الإسلامية	80-90

المصدر: وليد عبد الحي: مستقبل الظاهرة الدينية في العلاقات الدولية ،"المستقبل العربي" (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، العدد 312 ، فيفري 2005،ص19.)

5-الحرب على الإرهاب (الإسلام) تصورين متباينين بين أمريكا و أوروبا

إنّ مسألة الحرب على الإرهاب، والتي انطلقت خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، شكلت منعرجا خطيرا في العلاقات الغربية (أوروبية –أمريكية) حيث أكدت على تشقق وتصدّع في الجدار الغربي، لأن أمريكا أصبحت تحاول الإنفراد بالقيادة دون حلفائها وليس فقط هذا، وإنما حتى تقاسم المصالح والفوائد، فإن الولايات المتحدة لا تكاد ترمي الفتات للدول الأوروبية،ما جعل هذه الأخيرة خاصة" المحور الفرنسي ـ الألماني" يسخط على مثل هذه السلوكات من أكبر دولة في العالم، وأصبحت تطرح تصورات مغايرة لتصور أمريكا حول مناطق النفوذ ورؤية جديدة للنظام الدولي تكون أقل عنفا ممّا هي عليه.

إن هذا لا يرجع على أن الدول الأوربية ،هي دول سلمية بل على العكس تماما لأن

ماضيها الدامي والحربي يؤكد ذلك، ولكن عدم تكافؤ القوة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، هو الذي جعلها تتخذ هذا المسار والبحث عن إمكانية حل الأزمات في النظام الدولي بطرق دبلوماسية سلمية أكثر منها حربية عسكرية.

إن هذه الأحداث أعادت طرح فكرة صدام الحضارات، وحركت الخطاب الثقافي على مستوى تحليل وتفسير العلاقات الدولية بالنسبة للسياسة الخارجية الأمركية، مما جعلها ترمي بكل ثقلها من أجل تسويق هذا الخطاب النابع من القيم الوطنية الأميركية، ومحاولة عولمته عالميا من أجل تجسيد قوتها وقيادتها لهذا العالم، ممّا أوقع دول الاتحاد الأوروبي، في حرج ومأزق أشعرها بأنها لا شيء على مستوى سلّم القوة، وأن أمريكا تستطيع فعل كل ما تريد دون حرج، وبالتالي تقليص نفوذ أوربا على المستوى العالمي.

إنه باستقراء تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا في علاقاتهما مع الإسلام والمسلمين، نجد أن أمريكا كانت الأكثر تعاونا وتفهّما نسبيا للإسلام والمسلمين من الدول الأوروبية، وبالتالي هناك فوارق جد معتبرة بين الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا، في علاقاتهما مع الإسلام والمسلمين ففي أوربا هناك علاقة بين الإسلام والاستعمار،لأن الدول الأوروبية كان لها تاريخ مأساوي طويل مع الدول الإسلامية، بينما الولايات المتحدة الأميركية ليس لها خلفيات استعمارية مع الدول الإسلامية ولذالك هناك ثقة كبيرة ومتبادلة بينها وبين الدول الإسلامية.

كما نجد المسلمين المهاجرين في أوروبا، هم من الطبقات السفلى التي بالكاد تتدبر معيشتها، أما المسلمين المهاجرين في أمريكا، فهم لا يتواجدون مع الطبقة السوداء أو مهاجري أمريكا اللاتينية وإنما يتواجدون في الطبقات المتوسطة، ودخلهم هو فوق الدخل المتوسط الأمريكي.

لكن هناك فرق بين عرب أمريكا وأوروبا، فعرب أمريكا جلّهم مسيحيين أما عرب أوروبا فهم أغلبهم مسلمين، كما أن في الولايات المتحدة الأمريكية، هناك تفريق بين العرب وبين الإسلام بينما في أوروبا، العربي يعني المسلم، فليس هناك تفريق بينهما كذلك الأوروبيون بعد انتهاء الاستعمار ضد الدول الإسلامية اتبعت سلوك معاد للمسلمين، وأزمة البوسنة والهرسك تأكد ذلك، حيث أن ألمانيا دعمت الكروات واعترفت بهم كجمهورية، ونفس الشيء بالنسبة لفرنسا حيث دعمت الصرب على حساب المسلمين، بينما الولايات المتحدة الأمريكية في نظر العالم هي التي حلّت هذه الأزمة وهي التي رفعت الغبن والظلم عن مسلمين البوسنة عن طريق اتفاق دايتون1995.

كذالك مسألة انضمام تركيا كدولة مسلمة للإتحاد الأوروبي ، فإن أمريكا تدعّم هذا الاقتراح بينما أكبر الدول الأوربية مجسدة كما رأينا سابقا في فرنسا، ترفض هذا الطرح وتعمل على تأجيله مرارا وتكرار.

أما عن أهم فرق بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وبالخصوص فرنسا، يتمثل في "الظاهرة الأصولية" فمصطلح الأصولية fondamentalisme في فرنسا، مباشرة يربط وكأنه تهديد وليس نفس الوضع في الولايات المتحدة الأمريكية، فبالنسبة إليها يرجع إلى تفسير ظاهرة تاريخية مرتبطة بالبروتستانتية والعودة إلى أصول الدين الصحيح والقيم النبيلة، إذن الولايات المتحدة الأمريكية تعرف جيدا الفصل بين الدين والدولة، لكن يبقى الشعور الذاتي كجزء من السلوك السياسي في الدولة[15].

أما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 فإن أمريكا وأوربا، يتقسمان نفس التصور بالنسبة للإسلام والمسلمين والاختلاف الوحيد بينهما هو في الوسيلة المتبعة من طرف أمريكا وليس في نظرتهم للإسلام حاليا.

إن الولايات المتحدة الأمريكية، دعمت الحركات الإسلامية طويلا وكان لها محور كبير في السياسة الخارجية الأمريكية، في محاصرتها للإتحاد السوفيتي عن طريق الأفغان أو في الشرق الأوسط، فبالنسبة "لحركة القاعدة" من بين أسباب ظهورها، هم "الأفغان العرب" الذين جاءوا لمحاربة الاتحاد السوفيتي من دول الشرق الأوسط بصفة خاصة، وبعض الدول العربية الأخرى، وكانوا مدعمين ماليا وعسكريا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق (CIA) المخابرات الأمريكية.

كذالك إفشال العملية الانتخابية في الجزائر في جانفي1992 التي فاز بها حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ لم ترضي الولايات المتحدة، حيث أن عدة خبراء في أمريكا أكدوا على أن وصول الإسلاميين إلى السلطة لا يعتبر تهديدا للولايات المتحدة الأمريكية بالضرورة .

أما أهم حدث يبيّن العلاقات الودية والتعاونية بين أمريكا والإسلاميين، هو تدعيمهم لحركة "طالبان" في أفغانستان حيث كان صعود "طالبان" كقوة من الأمور المحببة للولايات المتحدة الأمريكية وقد زار السفير الأمريكي عام 1994 في "إسلام آباد" مع وزير الداخلية الباكستاني، مناطق نفوذ طالبان في أفغانستان،أما استيلاء طالبان على"كابول" في سبتمبر 1996 فقد وصفت عند الأمريكين بالخطوة الايجابية « positive step » عن طريق السيدة "رفال Rafel "نائبة وزير الخارجية المكلفة بشؤون آسيا الجنوبية .

إن هذه السياسة المتبعة قبل كارثة سبتمبر من طرف الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه الإسلام والمسلمين ،كان يعتبرها الأوروبيون وخاصة فرنسا بأنها عملية تآمر على الأمن الأوروبي، أما تغير وتحول هذه السياسة بعد الأحداث أصبحت تعتبر عند الأوربيين، ككارثة على مصالح أوروبا في مناطق نفوذها .

إذن ماذا حدث بعد أحداث 11 سبتمبر2001 كي تغير أمريكا نظرتها وإستراتيجيتها نحو الإسلام والمسلمين وتدفع بخطاب "صدام الثقافات والحضارات "مع كل المصطلحات التي رافقته مثل" محور الشر" و"الحرب العادلة" وغيرها من هذه المصلحات التي لها دلالات دينية؟

6- تناقضات الخطاب الديني الأمريكي أمام التشتت الثقافي الأوروبي

إن"هاليداي" يعتقد أن هناك تفسير ساذج مفاده أن الغرب وأمريكا بالخصوص كانت تجابه عدوا رئيسيا هو الشيوعية، وحينما سقط الاتحاد السوفيتي الممثل البارز لهذه الإيديولوجية ومعه الكتلة الشرقية، احتاجت الولايات المتحدة الأمريكية، عدوا آخر يحل محله وهو الإسلام والمسلمين.

كما حاول "هاليداي" تفنيد هذا التفسير على أساس أن الشيوعية كانت عدوا حقيقا للغرب نتيجة التهديد الحقيقي الذي مثله الإتحاد السوفيتي سابقا، وذلك لأن الشيوعية أرادت فعلا كما يظهر من كتابات وممارسات" لنيين وستالين" غزو العالم والقضاء على النظام الرأسمالي، غير أنه لا يمكن إجراء مشابهة بين التهديد الشيوعي للغرب، والذي كان تهديدا ملموسا وما يقال عن التهديد الإسلامي. كما أن "إسبوزيتو" عبر أن الصراع اليوم هو صراع مصالح وليس صراع حضارات، لأنه يعتقد أن أحد أسس المجتمع الأمريكي، هو فصل الدين عن الدولة وهو ما أسماه "الأصولية العلمانية" ويعتبر سياسة الولايات المتحدة اتجاه الإسلام والمسلمين بعد سبتمبر 2001، هي بمثابة مرحلة رابعة بعد مراحل ثلاثة سابقة ظهر فيها بالتدريج تركيز السياسة الأمريكية على الإسلام والمسلمين كمصدر للتهديد(16).

لقد أخذت تتبلور سياسة الولايات المتحدة اتجاه هذا المصدر في أشكال مختلفة، وأثارت هذه الأشكال التساؤل عن العلاقة بين المصالح القومية وبين الاعتبارات العقائدية في تفسير السياسة الأمريكية اتجاه العالم الإسلامي، وهنا نشير أنه في الوقت الذي أكد فيه الرئيس"بوش الإبن" على أن العدو ليس الإسلام والمسلمين، تحدث عن حملات صليبية وهذا يعتبر طرح مناقض لكلامه بل وتحدث مساعدوه ومستشاروه، عن العدالة المطلقة والجبهة الخضراء وعن الإله في الإسلام الذي يرسل بأبنائه ليموتوا من أجله، في الوقت الذي يرسل الإله في المسيحية بابنه الوحيد ليموت من أجل البشرية جمعاء.

غير أن الحقيقة هي عكس ذلك لأن العقيدة الأمريكية الجديدة، كانت تحضر لإستراتيجية جديدة قبل ذلك الوقت، كما أن الحرب على الإرهاب أو على الإسلام كان قرارا متخذا مسبقا قبل2001، لأن هذه الهجمة الشرسة على الإسلام، وعودة الخطاب الديني والحضاري بقوة يدل على إستراتيجية محضّر لها مسبقا.

إن تعامل أمريكا مع الإسلام بعد كارثة سبتمبر، يعتبر مرحلة ثانية في الإستراتيجية الأمريكية بعد ما كان في البداية سلوك تعاوني ومتفهم للإسلام والحركات الإسلامية، وذلك راجع لأسلوب الولايات المتحدة الجديد في تصعيد استعمال القوة في العلاقات الدولية، وربط هذه القوة بالشرعية الدينية عوض الشرعية القانونية، الأمر الذي جعل القرار في أوروبا، يتأثر بهذه الإستراتيجية حيث أن أغلب الدول في الإتحاد الأوروبي ، يتعاطفون مع الولايات المتحدة الأمريكية، ويقدمون لها المساعدات الرمزية خاصة دول أوربا الشرقية ممثلة في بولونيا كأكبر دولة مساهمة مع أمريكا.

إن هذا الانقسام الأوروبي، قد أثر على محور اللاحرب" (فرنسا، ألمانيا، بلجيكا) في صنع قرار مستقل ومواجهة الولايات المتحدة الأمريكية في حروبها المتعددة، في

كل مناطق العالم باسم الحرب على الإرهاب، كما أن العقيدة الأمريكية الجديدة، ما هي إلا تعبير عن عولمة النظام الدولي لصالح الولايات المتحدة على حساب أهم حلفاءها (الأوروبيون)، حيث عمدت على إقصاء أي قوة تريد تحدي عظمة وجبروت ونفوذ أمريكا.

إن استعمال الدين والخطاب الحضاري بالنسبة لها، ما هو إلا معبر لاستعمال قوتها الحربية والعسكرية العامل الذي تتفوق فيه كثيرا على حلفاءها الأوروبيين ،لأن إحياء مشاعر العداء الإسلامي للمسيحية والمسيحيين وجعلهم مستهدفين من طرف المسلمين، يعطي أمريكا الورقة الخضراء للتدخل باسم كل المسيحيين في العالم، لأن أمريكا لا تستطيع المجابهة اقتصاديا لعملاق كالإتحاد الأوروبي، الذي يتفوق عليها في الكثير من المسائل الاقتصادية، كما أن الإتحاد الأوروبي لا يستطيع صنع خطاب قوي ديني كما شرحناه سابقا لسببين هما:

- ليس لها القوة التكنولوجية والإعلامية التي تمكنها من بث أفكارها في العالم، مثلما تبرع فيه الولايات المتحدة الأمريكية، لأنها تسيطر على أغلب وسائل الاتصال والإعلام في العالم وبوسائل تكنولوجية متطورة جدا.

- أوروبا ليست متديّنة وليس هناك دين واحد أو مذهب واحد (17)، إذن بالنسبة للعالم ككل والإتحاد الأوروبي على وجه الخصوص وخاصة (محور اللاّحرب)، يعتقد بأن أمريكا تصنع الفرص كما تصنع الأفكار، فخروجها من عزلتها في الحرب العالمية الثانية كان نتيجة هجومات اليابان على قاعدة "بيرل هاربر" بهاواي سنة 1941 نتيجة استهدافها على أراضيها، كما خرجت كقوة مهيمنة بعد سبتمبر 2001 نتيجة هجومات إرهابية على مدنها "نيويورك وواشنطن"، من هنا يظهر أن الأحداث ليست صدفة، وإنما مدبّرة ومخطط لها ضمن إستراتيجية وعقيدة أمريكية للسيطرة على النظام الدولي وإقصاء كل الأطراف المنافسة لها، حتى بالنسبة لأهم حلفاءها وأصدقائها.

وعليه فإن الحرب على الإرهاب أو الإسلام، هو محل اتفاق بين أوروبا وأمريكا ولكن الاختلاف الوحيد والذي لا يرضي الطرف الأوروبي، هو استعمال الدين من طرف أمريكا لفض الشراكة بين الطرفين، وإقصاء لدور أوروبا في النظام الدولي باستعمال أسلوب التزاوج بين الشرعية الدينية والأخلاقية والقوة العسكرية، الأمريكية، مما أثر على صناعة قرار أوروبي.

كما يبقى الاتحاد الأوروبي، عاجزا أمام تدفق الخطابات الثقافية والدينية التي تعطي شرعية ودور أكبر لاستعمال القوة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، والتي لا تستطيع دول الاتحاد الأوروبي مجابهتها، لأن أوروبا تبحث عن إيقاف استعمال هذه القوة كي تستطيع المنافسة في بقية الميادين وتصنع مكانة ودور لها ضمن القوى العالمية، وتتغلب عن معادلة الولايات المتحدة "ثروة، دين، قوة" لأن الولايات المتحدة، لم تعد لديها القدرة على المنافسة والتدخل الاقتصادي.

إن هذه الحقيقة أدّت إلى بروز أراء تدعو إلى أن تلعب الولايات المتحدة الأمريكية

دورمرتزق بصورة علنية أكثر مما كانت تعمل به في الماضي، حيث حذر محرّر صحيفة "شيكاغو تربيون" « Chicago tribune » "وليام تابكير" قائلا :"يجب أن نصبح مرتزقة صاغرين، مستخدمين قوتنا الاحتكارية في سوق الأمن، بغية احتفاظنا بالسيطرة على النظام الاقتصادي العالمي، فنبيع الحماية للقوى الغنية الأخرى التي تدفع لنا علاوة الحرب"[18].

إن هذا السلوك وظّف له شرعية من نوع آخر، ليست قانونية بل شرعية أخلاقية قيمية نابعة من الدين المسيحي، ومنه وباسم الحضارة المسيحية سيطرة أمريكا على معظم مناطق العالم الحيوية مثل استيلائها على النفط في الشرق الأوسط، وبالتالي التحكم في مصير القوى الكبرى والصغرى في النظام الدولي ، ورغم هذه السيطرة الأمريكية الكونية باسم الدين فإنها تواجه خاصة في الشرق الأوسط وعلى حد قول" جون إسبوزيتو" معضلة حقيقة تتمثل في التناقض بين الأقوال والأفعال.

إن الولايات المتحدة، تنادي بالديمقراطية وحقوق الإنسان وتصرّح بأن ليس لها مشكلة مع الحركات الإسلامية السياسية المعتدلة، لكنها في نفس الوقت ترفض أن تستثمر بعض هذه الحركات حالة الديمقراطية، بل و تعمل على عدم السماح لها بالوصول إلى السلطة وعلى إزاحتها إن وصلت وهذا ما فعلته مع حركة حماس في فلسطين، بل وينطبق هذا السلوك في كل مناطق العالم الإسلامي وليس في منطقة الشرق الأوسط فقط، وخير مثال على هذه الفجوة بين الأقوال والأفعال في السياسة الخارجية الأمريكية، الحالة الجزائرية إذ لم تتحرك الولايات المتحدة لوقف اغتيال الديمقراطية على يد الجيش الجزائري بل ولم تعلن موقفا واضحا في المسألة[19].

كما ظهرت الفجوة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، إذ أنه على الرغم من التأكيد الأمريكي الدائم على احترام الإسلام والمسلمين، تخرج القوائم الأمريكية بخصوص الجماعات والدول الإرهابية لتبيّن أنها ذات صبغة إسلامية، بحيث تتكون في أغلبها من الدول والمنظمات الإسلامية، وقد تلخص الإدراك الأمريكي بفعل 11 سبتمبر بأن البعد الإسلامي يشكل جوهر الإرهاب الدولي.

خاتمة

رغم المعطيات السابقة والتي يستند إليها الكثير من المحللين في تناول وتحليل الأبعاد الدينية في السياسة الخارجية الأمريكية والأوروبية، رغم اختلاف تصوراتهما لهذا البعد، فإن هناك الكثير ممّن يرفضون تفسير الصراعات و الحروب على أساس ديني، معتمدين على الأطروحة التي مفادها "أن هناك حروب عديدة قامت بين تحالف "مسلم- مسيحي" ضد مسلمين و تحالف "مسيحي- مسلم" ضد مسيحيين، كما أن هناك حروب اندلعت بين المسلمين فيما بينهم، والمسيحيين فيما بينهم."

بينما في دراستنا هذه، فإن اعتراف القس الأمريكي "فريتس" بحقيقة تأثير الدين في السياسة الخارجية للدول الكبرى وخاصة أمريكا، هو خير شاهد لأهمية هذا البعد في

السياسة الدولية حيث قال:"لم يحدث في التاريخ أن كانت أمريكا مسيحية سياسيا وبشكل علني مثل ما هي عليه اليوم".

ومنه ففي حين يتّهم المسلمين، بعدم فصل الدين عن الدولة في السياسة الداخلية والخارجية واتهامهم بالإرهاب والأصولية، نجد القوى العلمانية الكبرى وعلى رأسهم أمريكا، تستعمل هذا البعد لكسب شرعية دولية في ضربها خصم من الخصوم أو عزله دوليا، وهذا يتجلّى في حرب أمريكا على أفغانستان والمنظمات والأحزاب الإسلامية، وكذالك في عزل تركيا من طرف الإتحاد الأوروبي، بعدم موافقته على انضمامها له لحد الآن.

الهوامش

1- صاموئيل هنتغتون، صدام الحضارات،إعادة بناء النظام العالمي (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق) 1995، ص14.

2- جريدة الشرق الأوسط، عدد8328، يوم16سبتمبر2001.

3-عاطف الغمري، إعادة ترتيب أولويات سياسة أمريكا الخارجية، "مجلة قضايا وآراء العدد 126، أكتوبر2001.

4- السيد ولد آباه، اتجاهات العولمة، إشكاليات الألفية الجديدة (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي 2001) ص ص86-.87

5-المنظور الليبرالي الجديد:يؤكد على استعمال الاقتصاد والتعاون المتبادل أو ما يسمى بالقوة اللينة وذالك بخلق مؤسسات لهذا الغرض كما تنادي بتقارب المجتمعات المدنية.

6-عملية أوكلاهوما: وقعت في19 أفريل1995 وقد وجّه الإعلام الأمريكي آنذاك التهمة إلى الإسلاميين، ثم اتضح أن الفاعل من اليمين المتطرف الأبيض الأمريكي وكذلك بروتستانتي.

7-السيد ياسين،الحرب الكونية الثالثة، عاصفة سبتمبر والسلام العالمي (القاهرة: الهيئة المعرفية العامة للكتاب2003) ص167.

8-عصام عبد الشافي، دور الدين في السياسة الخارجية الأمريكية: الأزمة العراقية نموذج،"السياسة الدولية" (القاهرة: مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع)، العدد153، جويلية 2003 ، ص 130.

9- وليد عبد الحي ،مستقبل الظاهرة الدينية في العلاقات الدولية،"المستقبل العربي"، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية)، العدد312 فيفري2005 ،ص09 .

10- عصام عبد الشافي،مرجع سبق ذكره، ص 131 .

11-Maxime Lefebre, la politique étrangère americaine (Paris :presse universitaire de France) 2004,p66.

12-جوزيف ناي، مفارقة القوة الأمريكية، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، (الرياض: مكتبة العبيكان 2003) ص207.

13-عصام عبد الشافي، مرجع سبق ذكره، ص132.

14-Olivier Roy , les illusions du 11septembre,(Paris :éditions la république des idées,sevil 2002) pp 61-62 .

15-Ibid,pp 63-67.

16-مصطفى بخوش، تأثيرات 11 سبتمبر على السياسة الخارجية الأمريكية،"مجلة الفكر"،جامعة بسكرة،العدد الأول، مارس2006 ص177 .

17-Olivier Roy,op,cit,p83.

18- نادية محمود مصطفى،السياسة الأمريكية اتجاه الإسلام والمسلمين بين الأبعاد الثقافية والحضارية والأبعاد الإستراتيجية(مصر: جامعة القاهرة 2002)، ص87.

"www.el bayane.com 11 /11/2004".

19- محمد أبو رمان،البعد الديني في السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الحركات الإسلامية.